

وفي البلدان التي شهدت تحقق احتمالات تجاوز التضخم للتوقعات – بما فيها تلك الناشئة من خلال قنوات خارجية – ينبغي أن تحجم البنوك المركزية عن تيسير سياساتها في وقت مبكر للغاية وأن تظل على استعداد لزيادة تشديدها إذا لزم الأمر. وحيث تشير بيانات التضخم بشكل يبعث على التفاؤل إلى عودة استقرار الأسعار بشكل دائم، وهو ما يتيح المجال في نفس الوقت للضبط اللازم للأوضاع المالية العامة. أما القصور عن تحقيق الأهداف المالية في بعض البلدان خلال العام الماضي، ومع ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال المالية العامة، ينبغي الالتزام التام بتحقيق أهداف ضبط أوضاع المالية العامة، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ونظرا لأن الأساسيات الاقتصادية تظل هي العامل الرئيسي وراء ارتفاع سعر صرف الدولار، وينبغي توخي الحرص في استخدام الاحتياطات الأجنبية والمحافظة عليها للتعامل مع التفاقم المحتمل للتدفقات الخارجة، مستقبلا، وينبغي أن تهدف سياسات السلامة الاحترازية الكلية